

## أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التدقيق الداخلي للحد من تأثير السلبي للإبداع المحاسبي

قوديح جمال تركي	دراجي عيسى	لزرقي محمد
أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
جامعة مستغانم	المركز جامعي تسمسليت	جامعة سيدي بلعباس

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر استعمال التكنولوجيا نتيجة التطورات الحاصلة على التدقيق الداخلي، باعتبار أن المؤسسة تتأثر وتؤثر في البيئة المحيطة بها، لذا كان لزاماً على المدققين الداخليين مسايرة مختلف التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا بهدف مواكبة المؤسسات في الدول المتقدمة، نظراً لمزايا استخدام التكنولوجيا في التدقيق؛ فكبّر حجم الأنشطة وتعددت بيئة الأعمال وتشابكها تطلب استخدام أنظمة محوسبة لتنفيذ هذه الأنشطة. و كذلك إظهار مدى أهمية إسهامات إتقان المدققين الداخليين لتكنولوجيا المعلومات للحد من ممارسات الإبداع المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المعلومات، التدقيق الداخلي، الإبداع المحاسبي.

### Abstract:

The aim of this study is to highlight the impact of using technology as a result of developments in internal auditing, as the institution is affected and affects the surrounding environment. Therefore, the internal auditors have to follow the various developments in technology in order to keep pace with institutions in developed countries Audit; the volume of activities and the complexity and complexity of the business environment require the use of computerized systems to carry out these activities. As well as showing the importance of the contributions of the proficiency of auditors entering the information technology to reduce the practices of accounting innovation.

Keywords: Information Technology, Internal Auditing, Accounting Innovation.

## مقدمة:

تُعتبر تكنولوجيا المعلومات مورداً مُهماً في وقتنا الحالي؛ حيث أصبح الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ومدى مواكبة التطور التكنولوجي ميزة تنافسية لدى المؤسسات التي تستغل العامل التكنولوجي استغلالاً أمثلاً لتحقيق أهدافها ورسالتها ورؤيتها ومن هنا فرضت تكنولوجيا المعلومات واقعاً جديداً على مهنة تدقيق الحسابات لما لها من دور في إضفاء الثقة والمصداقية والشفافية على البيانات المالية، فكبر حجم الأنشطة وتعقد بيئة الأعمال وتشابكها تطلب استخدام أنظمة محوسبة لتنفيذ هذه الأنشطة.

إلا أن الفساد المالي والإداري الذي تشهده بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية، وخصوصاً في الوقت الراهن، إلى تشجيع الممارسات الانتهازية، التي أصبحت تستغل نفوذها للتلاعب بالحسابات، من خلال استخدام أساليب الإبداع المحاسبي، بغية إعطاء صورة كاذبة عن وضعية المؤسسة، تعكس حقيقة ما هو موجود في السجلات، القوائم والتقارير المالية، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى حتمية وجود إجراءات تدقيق فعالة، تساهم في الحد من ظاهرة التلاعب بالحسابات، والذين يملكون مهارة التحليل والحدس والتلاعب بمختلف أنواعه، وهذا ما يمكنهم من الإبداع المحاسبي دون إحداث أي شك، وعليه يمكن لركائز التدقيق الداخلي أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة، التي تؤثر سلباً على مصداقية وجودة المعلومة المالية.

وبالتالي استلزم استخدام وسائل تكنولوجية من قبل المدقق، وبالتالي يتطلب الأمر من مهنة التدقيق ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق من أجل تحقيق وتحسين جودة التدقيق وخاصة للحد من ممارسات الإبداع المحاسبي. وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالية:

ما مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مهنة التدقيق الداخلي للحد من الانعكاسات السلبية للإبداع المحاسبي في

## المؤسسات الاقتصادية ؟

تنبع أهمية هاته الدراسة من أهمية مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تبع ذلك من تغيرات في أساليب التدقيق الداخلي، وظهور نقاط رقابية جديدة في المهنة لانتقالها من الطرق اليدوية التقليدية إلى الطرق الإلكترونية الحديثة، وتوضح هاته الدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مهنة التدقيق الداخلي من خلال تعميق المعرفة حول جوانب الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مهنة التدقيق الداخلي للارتقاء بها إلى المستوى الذي تخدم فيه كافة الأطراف المستفيدة للحد من التلاعبات في الحسابات باستخدام أساليب الإبداع المحاسبي. ولأجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأما هيكل البحث فيشتمل على أربع محاور هي:

- **المحور الأول:** ماهية تكنولوجيا المعلومات؛
- **المحور الثاني:** أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أهداف ومعايير ومنهجية التدقيق المحاسبي
- **المحور الثالث:** أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة التدقيق؛
- **المحور الرابع:** دور إجراءات التدقيق الداخلي للحد من الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي.

## المحور الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

### 1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعرف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها: "فإن تكنولوجيا المعلومات تشمل مجموعة التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، معالجة، نقل المعلومات في شكل أصوات، بيانات وصور، فهي تشمل الإلكترونيك الدقيق، علم البعديات الإلكترونية والتكنولوجيات الملحقة<sup>1</sup>. كما عرفت "تكنولوجيا المعلومات هي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاقتراحات التي تعاملت وتتعامل مع البيانات والمعلومات من حيث حجمها وتحليلها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة والتكنولوجيا هي واحدة من الأدوات الرئيسية التي يستثمرها الإنسان، وخاصة المدراء في الشركات والمؤسسات لكي يواجهوا التغيرات والتصورات المحيط بهم، ويتعايشوا معها بل واستثمارها في تحسين الأداء، وتقديم أفضل المنتجات والخدمات"<sup>2</sup>.

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة، أو المرسومة، أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم استرجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه الموارد الاتصالية أو الرسائل ونقلها من مكان إلى آخر، ومبادلتها وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي للاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور"<sup>3</sup>.

ومن خلال مما سبق نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات عني استخدام الأجهزة والبرمجيات وتكنولوجيا الشبكات لجمع ومعالجة وتخزين ونقل واسترجاع المعلومات.

اختلف الباحثون حول وضع خصائص وسمات تكنولوجيا المعلومات وهذا نظرا لاختلاف وجهات نظر هؤلاء، وفي الجمل يمكن إيجاز مزايا تكنولوجيا المعلومات فيما يلي<sup>4</sup>:

- ✓ القدرة على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال؛
- ✓ القدرة على استخدام وسائل اتصالية في أي مكان مثل: الهاتف النقال بمعنى الانتقال من الأجهزة الثابتة إلى الأجهزة المتنقلة؛
- ✓ الانتقال من تكنولوجيات التنوع إلى تكنولوجيات التكامل في الاتصال ؛
- ✓ الانتقال من الاعتماد على الثروة المادية إلى الاعتماد على الثروة الفكرية ؛
- ✓ ظهور الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي ؛
- ✓ التدفق السريع والكثيف للمعلومات مما يسمح للفرد بتنمية قدراته.

### 2. بنية تكنولوجيا المعلومات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من 4 تقنيات فرعية، هي<sup>5</sup>:

- **المكونات المادية:** وتشمل المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات، وخزنها ونقلها وتداولها واسترجاعها وبتها للمستخدمين كما أنّها تتضمن وحدات المعالجة المركزية واللوحات الأساسية والشاشة وغيرها.

- **البرمجيات:** تعني برامج الحاسوب التي تعمل على تشغيل وإدارة المكونات المادية، وتقوم بمختلف التطبيقات، ولأهم أصبحت تكنولوجيا أساسية لتشغيل الحاسوب، وتساهم البرمجيات في معالجة المعلومات، وتسجيلها وتقديم كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات، ولذلك تتضمن للحاسبة والأقراص المرنة أو الأشرطة.

- **قواعد البيانات:** وهي مجموعة بيانات مرتبطة مع بعضها، أو المعلومات المخزونة على أجهزة ووسائل تخزين البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسبة، والأقراص المرنة أو الأشرطة.

- **الاتصالات بعيد المدى:** وهي المكون الأخير لتكنولوجيا المعلومات، كما يعتمد البعض بأنها الأكثر أهمية فهي أدوات أو وسائل الاتصالات عن بعد مثل: الهواتف والفاكس، والآليات الضوئية ومكوناتها الأخرى التي تكون الشبكات الإلكترونية التي جعلت من الممكن لمستخدمي أجهزة الحاسوب الاتصال بأي موقع وبصورة مباشرة، والاتصال بأي مستخدم آخر للحاسوب في أي موقع آخر. وتعد شبكة الانترنت هي العامل الأكثر فاعلية.

### 3. وظائف تكنولوجيا المعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات من خلال أدواتها المختلفة عدداً من الوظائف لمستخدميها بزمن قياسي وبكلف أقل، والجدول التالي يوضح الوظائف المختلفة التي تنجز عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات المختلفة.

الجدول رقم 01: وظائف تكنولوجيا المعلومات

الوظيفة	الدور	أدوات
الإلتقاط	الحصول على معلومات بشكل يسمح لها لأن تكون قابلة للبحث أو التخزين	لوح المفاتيح، ناسخ الشفرة، ناسخ الوثيقة، مسجل الصوت، آلة التصوير.
الإرسال	نقل المعلومات من مكان الأخر	المذياع، التلفاز، كيبيل الألياف الضوئية، عن طريقة الكوابل، والأقمار الاصطناعية، شبكات الإتصال، وشبكات بث البيانات، آله الفاكس، البريد الإلكتروني، البريد الضوئي والإنترنت.

التخزين والإكتشاف	نقل المعلومات لمكان محدد من أجل استرجاعه فيما بعد وإيجاد المعلومات	الورق، سواقة القرص المرن، القرص الصلب، الأقراص الضوئية، وقرص قارئ الذاكرة، الذاكرة ومضية
المعالجة	إيجاد معلومات جديدة على أساس المعلومات الموجودة أصلاً من خلال تلخيص وإعادة الترتيب والتصميم.	الحاسبة بالإضافة إلى البرمجيات.
الإظهار	إظهار المعلومات للمستخدم أو مستفيد	الطابعة، الشاشة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك 6 وظائف تؤديها تكنولوجيا المعلومات، حيث تنجز كل وظيفة عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف 6 قد تطور النطاق عملها بحيث أصبحت أكثر تقدماً في إنجاز الوظائف سواء كان ذلك في تخزين المعلومات أو تناقلها، فعلى سبيل المثال زادت سعة التخزين في الأقراص الصلبة بالنسبة للحواسيب الشخصية بحيث أصبحت أكثر قدرة على التخزين كمية كبيرة من الملفات.

### المحور الثاني: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أهداف ومعايير ومنهجية التدقيق المحاسبي

يرتبط التدقيق بالحاسبة ارتباطاً وثيقاً، فأى تغيير في إحداها سوف يؤثر على الآخر، ومن ثم لقد أثر التشغيل الإلكتروني للنظام المحاسبي على أغراض ومنهجية وأساليب وإجراءات التدقيق بشكل ملحوظ، لذلك سوف نتناول في العنصر معالم هذا التأثير.

#### 1. تأثير تكنولوجيا المعلومات على أهداف التدقيق المحاسبي :

لا تختلف أهداف التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي، ولكن يمكن التأكيد على أن استخدام تكنولوجيا معلومات ساعد المدقق على تحقيق هذه الأهداف بطريقة أفضل في إنجاز أعمال التدقيق حيث سمح الحاسوب للمدقق بالاستفادة من إمكانيات تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر كما أن تكنولوجيا المعلومات تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب تدقيقها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهلت تكنولوجيا المعلومات للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وتكلفة أقل من الأداء اليدوي<sup>6</sup> أي أن استخدام الحاسوب في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية<sup>7</sup>:

**الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المؤسسة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على المؤسسة.

**الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

**الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومهن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

## 2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على منهجية التدقيق المحاسبي

يبرز تأثير تكنولوجيا المعلومات على منهجية التدقيق المحاسبي في النواحي الآتية<sup>8</sup>:

- تغيير في معرفة (التأهيل العلمي والعملي) المدقق: حيث يجب أن يكون على دراية وخبرة مقبولة بالآتي: أساسيات الحاسبات الإلكترونية، أساسيات وسائل إدخال البيانات إلى الحاسوب، أساسيات برامج الحاسوب المتداولة ولغاتهما، أساسيات تفسير المعلومات الخارجة.

- التخطيط الدقيق الشامل لعمليات التدقيق والرقابة باستخدام إمكانيات الحاسوب ومتابعة التنفيذ أولاً بأول.

- تغير واضح وملحوس في وضع برامج وإجراءات التدقيق والرقابة حيث يتم التركيز على ما يلي:

التدقيق السابق على المدخلات الواردة بالمستندات وما في حكمها، التدقيق على المدخلات من البيانات

للاطمئنان من سلامتها، التدقيق على برامج الحاسوب التي تتضمن آلية تشغيل البيانات، الاطمئنان من سلامة أجهزة الحاسوب المستخدمة، التدقيق على المعلومات الخارجة.

## 3. تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على معايير التدقيق :

كان لاستخدام تكنولوجيا المعلومات تأثير على مفهوم بعض معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً، وذلك لما أضافته تلك التقنيات من تغيرات في مهنة التدقيق، ولعل أهم تلك التغيرات تمثلت<sup>9</sup> :

**1.3- المعايير العامة:** تعتبر المعايير العامة معايير شخصية بطبيعتها، حيث أنها تهتم بالتكوين والتأهيل الشخصي للمدقق وجودة عمله، كما توصف بأنها عامة، لأنها تمثل مطالب أساسية وهي:

**1.1.3- معيار الكفاءة والتدريب الفني :** يتطلب إلزام المدقق بهذا المعيار في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات أن يجتاز برنامج تأهيل وتدريب ذات طابع خاص، تركز على الإلمام بمفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وكيفية تجهيز وإدارة البيانات وتشغيلها على الحاسب ونشرها على شبكة الانترنت في حالة الإفصاح الفوري، وتحليل وتفسير النتائج، ومعنى ذلك أن مدقق الحسابات في ظل الحاسب يجب أن يكون مؤهلاً ومدرباً ولكن إجراءات التأهيل والتدريب هي التي تختلف عن إجراءات تأهيل وتدريب مدقق العادي.

**2.1.3- معيار الاستقلال:** وينصرف مفهوم الاستقلال المهني والفني في عملية التدقيق في ظل الأنظمة الالكترونية في أن حصول المدقق على ملفات من الملفات الإدارية أمر مؤكد الحدوث وبالتالي فانه يحتاج إلى درجة من الاستقلال بحيث يستطيع أن يتأكد من أن البيانات التي حصل عليها هي البيانات المطلوبة بالفعل، فالاستقلال بهذا المعنى لاشك سوف يسمح للمدقق بالتشغيل دون الحاجة إلى خبرة أحد العاملين بتشغيل النظام، أي احد العاملين بالإدارة أو الجهة التي يتم تدقيقها، وحتى يكتسب المدقق هذا النوع من الاستقلال فإنه يكون محتاجا إلى أن تكون وظيفة وضع البرامج تحت إشرافه ورقابته هو، أو من يكلفه بكتابة بعض البرامج أو جزءا منها.

**3.1.3- معيار بذل العناية المهنية الملائمة:** أن معيار بذل العناية المهنية الملائمة، يهدف إلى تحديد المسؤولية والمساءلة، سواء كانت مهنية أو قانونية بالنسبة للمدققين، ولذلك تركز معظم القوانين والتشريعات على تحديد واجبات وحقوق المدققين وبالتالي مسؤوليتهم القانونية تجاه مختلف الأطراف التي تستفيد من عملية التدقيق، وفي مجال التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات فان الأمر يستدعى أيضا التشريعات والقوانين التي تحدد حدود تلك المسؤولية، وأبعادها ومن يقوم عليها، ومدى مسؤولية المدقق عن حالات الغش والتلاعب والأخطاء التي يتم اكتشافها في مجال الأنظمة الالكترونية.

**2.3- معايير العمل الميداني:** ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق وتتمثل في :

**1.2.3- معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف الدقيق على المساعدين:** إن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات كأداة في عملية التدقيق، اثر بصورة ايجابية حيث تمكن من استخدام نظم تدقيق متقدمة ( نظم دعم القرارات ونظم الخبرة)، تساعد المدقق على التخطيط السليم والموضوعي لعملية التدقيق وبأقل وقت وجهد ممكن، مما يعكس على كفاءة وفعالية عملية التدقيق، كما أن هذا المعيار بما يتضمنه من توزيع ملائم لساعات العمل على المساعدين، يساعد المدقق على الإشراف الدقيق عليهم، وتقييم أدائهم بصورة مرضية وهذا يؤدي إلى تحسين الجانب السلوكي لعملية التدقيق.

**2.2.3- معيار دراسة وتقييم الرقابة الداخلية:** إن استخدام نظم التكنولوجيا المتقدمة وما نتج عنه من تغير في بيئة وإجراءات الرقابة الداخلية قد أدى إلى اتساع نطاق مسؤولية المدقق عند دراسته وتقييمه للرقابة الداخلية، ليشمل فهم هيكل الرقابة الداخلية، وذلك بدلا من الاقتصار على فهم إجراءات الرقابة وحدها، وأدى أيضا إلى زيادة درجة التعقيد الفني لهيكل الرقابة الداخلية، مما أثر بالسلب على إمكانية تطبيق المدقق لمعايير دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، حيث أدى بالمدقق إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لفهم إجراءات وسياسات هيكل نظام الرقابة الداخلية موضوع التقييم، ومدى تكاملها لتحقيق أهدافها الرقابية المخططة.

**3.2.3- معيار أدلة الإثبات:** إن استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة في عملية التدقيق أدى إلى اتساع نطاق أدلة الإثبات، لتشمل أدلة إثبات مستحدثة، كان لها تأثيران هما: الأول تمثل في التأثير السلبي على إمكانية تطبيق معيار أدلة الإثبات، تمثل في اختفاء معظم أدلة الإثبات المرئية، فضلا عن صعوبة الحصول عليها خاصة في ظل البيئة المعقدة لنظم التكنولوجيا المتقدمة، بينما كان التأثير الايجابي على إمكانية تطبيق هذا المعيار، تمثل في الاستفادة من قدرات الحاسب في خلق أدلة إثبات أكثر موضوعية.

**4.2.3- معيار إعداد التقرير:** إن استخدام تكنولوجيا المعلومات لم يؤثر على مفهوم أو إمكانية تطبيق أي من معايير إعداد التقرير الأربع المحددة، حيث ينبغي على المدقق الالتزام بهذه المعايير بصرف النظر عن نوعية نظم تشغيل البيانات موضوع التدقيق الكترونية أو يدوية.

### المحور الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة التدقيق

لما كانت عملية التدقيق بحاجة إلى أساليب متطورة لزيادة الموثوقية في البيانات المالية فإن المدققين أصبحوا بحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية، مما يتطلب مهارات مادية وفنية لكي يتم توظيفها في عملية التدقيق، هذه المهارات تتمثل في التدريب الفني للعنصر البشري وتوفر الأقسام الفنية المساعدة، وتوفر الشبكات الإلكترونية، وبذلك يُعتبر تدريب المدققين على استخدام التكنولوجيا الحاسوبية أمراً مهماً لمواكبة هذه التطورات وذلك لتحقيق جودة التدقيق<sup>10</sup>، كما أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بضرورة تمتع المدقق بالكفاءات التالية<sup>11</sup>:

- القدرة على تصميم وعمل خرائط تدفق النظم المتطورة وتحليلها للتعرف على مواطن القوة والضعف؛
- خبرة عامة بلغات البرمجة؛
- الإلمام بأساليب التدقيق حاسوبياً؛
- المهارات والخبرة الكافية لفهم نظام الرقابة الداخلية الشاملة بما فيها الرقابة الداخلية على الحاسوب؛
- معرفة أساسية بنظم الحاسوب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية.

كما أنّ توفر الخدمات الفنية الداعمة لعملية التدقيق يُعتبر أمراً مهماً لسرعة إنجاز العمليات المنتظمة المطلوبة لعملية التدقيق (التخطيط، الرقابة، التوثيق...)، فجملة هذه الأمور تُوفر السرعة والجهد والتكلفة وزيادة الموثوقية في البيانات المالية المدققة من قبل المدققين، وأنّ الأطراف الأخرى المستفيدة من هذه البيانات المالية هي المؤسسات محل التدقيق، السوق المالي، المساهمة، والحكومة، والمتعاملين الآخرين مع هذه البيانات يمنحهم السرعة في اتخاذ القرار المالي والاستثماري وهذا ما توفره التكنولوجيا المستخدمة من قبل مكاتب التدقيق والمدققون<sup>12</sup>.

### 1. تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المدققين

قد طرحت التعليمات رقم 1009 الصادرة عن LIFAC (الفدرالية الدولية للمحاسبين) والمتعلقة باعتماد تقنيات التدقيق القائمة على تكنولوجيا المعلومات فرضية مفادها أنّ: "تقنيات تكنولوجيا المعلومات تسمح بتحسين فعالية إجراءات التدقيق"، ويعتقد كثير من الباحثين أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في مهام التدقيق من شأنه أن يحقق اقتصاداً في الوقت وتحسيناً في نوعية الأعمال والأحكام، وبشكل عام، يمكن تلخيص آثار استعمال أداة الإعلام الآلي على أداء المدققين في النقاط الأربعة التالية<sup>13</sup>:

- المدققون الذين يستخدمون تقنيات التدقيق باستعمال الحاسوب يجرون تقييم الرقابة الداخلية في وقت أقل مقارنة بأولئك الذين يستعملون المناهج الكلاسيكية؛

- أحكام المدققين الذين يستعملون أفضل من أولئك الذين يستعملون المناهج الكلاسيكية في تقييم الرقابة؛
- المدققون الذين يستعملون تكنولوجيا المعلومات يكونون أكثر رضا من أولئك الذين يستعملون المناهج الكلاسيكية على الأعمال التي قاموا بإنجازها؛
- تكوين المدققين الذين يستعملون تكنولوجيا المعلومات أفضل من تكوين المدققين الذين يستعملون المناهج الكلاسيكية في تقييم الرقابة الداخلية.

## 2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على نوعية عمل المدققين

بينت الأبحاث أن تقنيات التدقيق القائمة على استعمال تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تحسين نوعية عمل المدققين، فالكثير من المدققين يؤكدون أن استعمال هذه التقنيات سمح لهم باكتشاف المشاكل التي لم يكن بالوسع اكتشافها يدويًا، كما أجزموا على أن البحث عن المعطيات اللازمة بالاعتماد على هذه التقنيات كان أسرع مقارنة بالبحث اليدوي الذي كان بطيئًا، متعبًا ومملًا، فالبعض من الباحثين أشاروا الانتباه حول قدرة الأنظمة الخبيرة على حل المشاكل الجوهرية والهامة التي تعتبر صعبة الاكتشاف وتتطلب خبرة كبيرة، كما حاول آخرون من خلال الدراسات التي قاموا بها دراسة الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات على نوعية عمل المدققين من خلال فحص آثار التوصيات التي تقترحها الأنظمة الخبيرة على الأحكام التي يعطيها المدقق عند تنفيذ مهمة معينة، فوجدوا بأن أغلب المدققين الذين يعتمدون على الأنظمة الخبيرة يتمسكون بالتوصيات والأحكام التي تقترحها هذه الأنظمة ولا يتجاهلوها، رغم وجود عناصر إثبات تفيد بعدم جدوى هذه الأحكام والتوصيات<sup>14</sup>.

## 3. تأثير تكنولوجيا المعلومات على رضا المدقق

يعتقد أغلب المدققين أن زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يسمح للموظفين ذوي الخبرة (المدرسين) بتكرس وقت أكبر للمهام غير الروتينية، المسائل التقنية وتقييم مناطق الخطر، ولهذا السبب يجد هؤلاء المدققون أنفسهم أكثر رضا عن الأعمال التي يقومون بها، وبالمقابل فإن بعض الدراسات شهدت ردود فعل سلبية من قبل بعض الموظفين تجاه التغيرات الحاصلة في عملهم نتيجة استعمال تقنيات التدقيق القائمة على الحاسوب، لكن هذه الردود السلبية سرعان ما انخفضت حدتها عندما أتاحت للمدقق فرصة التدخل في اختيار وتطوير هذه التقنيات خاصة الأنظمة الخبيرة<sup>15</sup>.

## 4. تأثير تكنولوجيا المعلومات على تكوين المدقق

مسألة التكوين تمثل مُحدِّدًا هامًا لفعالية استعمال تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وقد بينت العديد من الأبحاث أن هذه التكنولوجيا، وبالتحديد أنظمة المساعدة على اتخاذ القرار والأنظمة الخبيرة هي أدوات تكوين وتعلم، فأغلب الباحثين توصلوا إلى أن الأنظمة الخبيرة هي وسيلة فعّالة لنقل معارف المدققين الأكثر خبرة إلى المدققين المبتدئين، وبالمقابل فقد أثبتت البعض أن استعمال الأنظمة الخبيرة كان له أثر سلبي على تكوين المدققين<sup>16</sup>.

## الخوارج الرابع: دور إجراءات التدقيق الداخلي للحد من الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي

إن القيام بعمليات التدقيق داخلي من شأنها التقليل من التغييرات التي تطرأ على القوائم المالية أو ما يعرف بالإبداع المحاسبي.

### 1. مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق الداخلي، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، فلقد عرف مجمع المدققين الداخليين، التدقيق الداخلي بأنه "وظيفة تقييم مستقلة داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للمؤسسة، وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد المؤسسة، بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال، وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص.

أما معهد المدققين الداخليين الصادر، فينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات.

من خلال مقارنة التعريفين السابقين يظهر لنا التطور الحاصل من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمفهوم الأول، كانت تشمل الفحص والتقييم، أما بموجب المفهوم الثاني فإن التدقيق الداخلي، يشتمل على وظيفة خدمة التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية<sup>17</sup>.

### 2. أنواع التدقيق الداخلي

تتجلى أنواع التدقيق الداخلي في:

**1.2. التدقيق الداخلي المالي:** يعرف على أنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، حيث نجد أن التدقيق الداخلي المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، والذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة، وتدقيقها حسابيا و مستنديا، ثم التأكد من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بالمؤسسة .

**2.2. التدقيق الداخلي التشغيلي:** ويطلق على التدقيق الداخلي التشغيلي مصطلحات أخرى مثل التدقيق الإداري، تدقيق الأداء أو التدقيق الوظيفي، وهو التدقيق الذي يشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية، كما يعمل على تقييم الأهداف والخطط والإجراءات، الهيكل التنظيمي وتقييم الأداء وأساليب الرقابة الإدارية، وفحص مدى إنعكاس الأثار غير المالية على أوجه نشاط المؤسسة، وكذا التأكد من سير برنامج تدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة وزيادة كفاءة هذا البرنامج، و إقتراح سبل تطويره لرفع مستوى الكفاءة في أداء العمل<sup>18</sup>.

### 3. المبادئ الأخلاقية للتدقيق الداخلي:

حتى يؤدي التدقيق الداخلي دوره بشكل فعال يجب أن تتوفر فيم مجموعة من المبادئ الأخلاقية نوجزها فيما يلي<sup>19</sup>:

**1.3 النزاهة:** نزاهة المدققين الداخليين تنشأ من الثقة التي يوفرونها والتي تعطي الأساس للاعتماد على أحكامهم، وتتضمن النزاهة القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية؛
- يجب على المدققين الداخليين المحافظة على القانون، وأن يتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة؛
- يجب على المدققين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة وتكون معيبة لمهنة التدقيق الداخلي أو المؤسسة التي يعملون فيها؛
- يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون فيها؛

**3.2 الموضوعية:** على المدققين الداخليين أن يضعوا تقييم متوازن لجميع الظروف، وأن لا يتحيزوا لمصالحهم الشخصية أو للآخرين في إصدار أحكامهم، وذلك بأن لا يقبلوا أي شيء يمكن أن يضعف حكمهم المهني، وأن يفصحوا عن كل الحقائق المادية التي تم التوصل إليها أثناء قيامهم بواجباتهم.

**3.3 السرية:** يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يفصحوا عنها بدون صلاحيات مناسبة، إلا في حالة الإلزام القانوني أو المهني للقيام بذلك، وذلك بأن يكونوا عقلاء بشأن استخدام المعلومات التي يحصلون عليها أثناء القيام بواجباتهم وأن لا يستخدموها لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون.

**4.3 الكفاءة المهنية:** على المدققين الداخليين تطبيق المعرفة، الخبرة والمهارة اللازمة في تقديم خدمات التدقيق الداخلي، وذلك من خلال تأدية خدماتهم بالخبرة والمعرفة والمهارة اللازمة، بما يتماشى مع معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وأن يعملوا على تحسين كفاءاتهم وفعالية وجودة خدماتهم باستمرار.

### 4. خطوات التدقيق الداخلي:

تتم عملية التدقيق الداخلي من خلال الخطوات التالية<sup>20</sup>:

- معرفة العمل المراد انجازه والهدف منه؛
- بناء برنامج تدقيق يناسب الهدف الموضوع، ووضع الخطط للتنفيذ؛
- فحص عينة للتأكد من سلامة الانجازات؛

- مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعة؛

- تقديم تقرير لمختلف المستويات الإدارية المعنية، عن الإنجازات والفروقات، وأسبابها وطرق حل المشكلات.

## 5. دور التدقيق الداخلي:

إن الوظيفة الرئيسية للتدقيق الداخلي هي التقرير المستمر والمنظم للتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية والمالية ويتأتى ذلك عن طريق<sup>21</sup>:

- التأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية، التي تعرض على إدارة المؤسسة، وكذلك الجهات الخارجية.

- تقييم نظم الضبط بهدف التأكد مما يلي:

✓ التأكد من أن نظام الضبط الداخلي يعتمد على إجراء التوزيع السليم للعمل بين الموظفين وبين الإدارات والأقسام المختلفة؛

✓ إعطاء التوصيات بخصوص نظام الضبط الداخلي، والنظام المحاسبي وذلك بهدف إجراء التحسينات المطلوبة، والتأكد من تطبيق اللوائح المالية والإدارية، والالتزام بالسياسة التي وضعتها الإدارة، مع التركيز على نقاط الضعف في نظام المراقبة الداخلية؛

✓ يقوم التدقيق الداخلي بالتقرير عما إذا كانت مستويات الأداء ملتزمة بالخطط المستهدفة، ولذلك فإن أعباء التدقيق الداخلي تتزايد وبالتالي تحتاج إلى تخصصات فنية أخرى من غير المحاسبين؛

✓ إعداد التقارير اللازمة وتحديد نوع المعلومات المطلوبة، فهناك معلومات تهدف إلى تحقيق الرقابة المالية، وأخرى تفيد في قياس الكفاية الإنتاجية، كما يتعين تحديد المستوى الوظيفي الذي يقدم له التقرير، فمن الضياع أن يقدم تقرير لمن لا يستفيد به.

## 6. دور التدقيق الداخلي في الحد من الانعكاسات السلبية للإبداع المحاسبي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي آلية فعالة يتم من خلالها الوقوف على مدى فعالية أنشطة المؤسسة وكفاءتها، لاعتماده على مجموعة من الإجراءات التي تضبط السير الحسن لعمليات المؤسسة، وحمايتها من أية ممارسات غير شرعية تخل بمصداقيتها كاستغلال الإبداع في المحاسبة، كوسيلة للتلاعب بالحسابات، سيتم من خلال هذا المحور التطرق إلى النقاط التالية لإظهار دور التدقيق الداخلي في الكشف عن الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي:

**1.6 دور وظيفة التدقيق في الحد من الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي:** يعتبر لجوء المؤسسات الإقتصادية إلى ممارسات الإبداع المحاسبي سعياً منها نحو تعظيم منافعها على حساب مصلحة المساهمين سلوكاً غير أخلاقي، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود عملية تدقيق ذات كفاءة عالية وفعالية، للحد من الممارسات السلبية لهذه التجاوزات، وذلك من خلال تفعيل إجراءاته وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

**أ- الرقابة:** نظرا لأهمية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات، فقد دعت الكثير من المؤسسات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية، للإفصاح عن فعالية هذا النظام في مؤسساتهم، والإفصاح عن النقص الجوهرية فيه ومناطق الضعف الهامة نسبيا في هذا النظام أو تطبيقه، وعليه فإن إفصاح الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية، سوف يشجع الإدارة على الإلزام بتصميم نظام رقابة داخلية وتوفير جميع المقومات، التي من شأنها أن تعمل على أن يحقق نظام الرقابة الداخلية الأهداف المنشودة منه، بما فيها كشف التلاعبات وأعمال الغش والتزوير ومختلف التجاوزات الأخرى، التي يمكن أن تمارسها المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها<sup>22</sup>.

**ب- لجان التدقيق:** تلعب هذه الأخيرة دورا حيويا في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بالمهام المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المدقق الداخلي وحماية حيادية المدقق الخارجي، فضلا عن تحسين جودة الرقابة الداخلية.

**ج- التدقيق الخارجي:** أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفعالاً، نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في التقرير عن مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تعدها الشركة<sup>23</sup>.

## 2.6. دور التدقيق الداخلي في الحد من الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي:

إن الاستغلال السلي للإبداع المحاسبي وخصوصا في الوقت الراهن، والذي أصبح بمثابة وسيلة سهلة لممارسة الفساد بمختلف أشكاله، يعد حقيقة وواقعا لا مفر منه، الأمر الذي تطلب وجود آليات فعالة، يمكن من خلالها الحد من ظاهرة التلاعب بالحسابات واستغلالها لتحقيق منافع شخصية، وباعتبار أن التدقيق الداخلي يعتبر كوسيلة يمكن من خلالها كشف أعمال الغش والتلاعبات، ومن خلال تحلي المدقق الداخلي بالميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق، يمكن أن يساهم هذا الأخير في الحد من الممارسات السلبية للإبداع المحاسبي من خلال مايلي:

- يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة الاقتصادية على تحقيق الأهداف، وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، بما يؤكد على جودة ممارسة المؤسسة لأعمالها، ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة<sup>24</sup>؛

- يعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة الشركات، لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت، نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، وعليه يجب على المدققين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد، لذلك فهم يساهمون في تحسين أنظمة إدارة المخاطر، من خلال خدمات التأكيد والاستشارة، وكذلك تتم عن طريقها محاربة الفساد الإداري والمالي، الذي يتم عن طريق الإبداع المحاسبي<sup>25</sup>؛

- يقوم بالتدقيق الداخلي هيئة داخلية أو مدققون تابعين للمؤسسة من أجل حماية أموالها، تحقيق أهداف الإدارة، تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، كما يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية حوكمة الشركات، إذ يزيد من قدرة مساءلة الشركة والإدارة، أي زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي الذي يتم ممارسته من خلال الإبداع المحاسبي؛

- يعد التدقيق الداخلي بمثابة مراجعة يومية على قرارات وتصرفات الإدارة، لذلك فإن جودة أنشطته وكفاءة إجراءاتها تحد من قدرة الإدارة على التدخل في إعداد التقارير والقوائم المالية، كالتدخل في وضع التقديرات المحاسبية، والاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، وبالتالي مواجهة ممارسات الإدارة واستغلالها للإبداع في المحاسبة.

وعليه يمكن القول أن التطبيق الفعال لآليات التدقيق الداخلي، يجعله قادرا على حل مشكلة هيمنة طرف أو أكثر داخل المؤسسة على القرارات الإدارية والمالية، والحد من تأثيرهم على التقارير المالية من خلال التلاعب بالحسابات، عن طريق استخدامهم لأساليب الإبداع المحاسبي، وبالتالي سيكون للتدقيق الداخلي دور كبير في تبديد قلق المستثمرين وأصحاب المصلحة، اتجاه مصداقية وموثوقية القوائم المالية، والحد من ظاهرة الإبداع المحاسبي كآلية من آليات ممارسة الفساد.

#### خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن التطورات التكنولوجية والابتكارات التي صاحبتهما أدت إلى ضرورة تأقلم عملية المحاسبة والتدقيق مع مختلف هذه التغيرات وذلك في سبيل الرقي بالمؤسسة نظرا لاستخدام التكنولوجيا وما ينجم عنه من مزايا عديدة، خاصة في ظل التحديات الراهنة، لذا كان لزاما على المؤسسات مواكبة هذه التغيرات لضمان بقاءها في السوق.

#### التوصيات:

- ✓ ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر سلبا على جودة القوائم المالية؛
- ✓ على المؤسسة السعي إلى تشجيع المدققين للاستفادة من الابتكارات التكنولوجية من أجل تطوير عملها و الحد من الممارسات الإبداع المحاسبي؛
- ✓ العمل على الاهتمام بالتدريب والتأهيل العلمي للعاملين في مجال التدقيق في سبيل مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا من أجل رفع مستوى كفاءتهم؛
- ✓ نشر الوعي بضرورة استعمال الحاسوب في التدقيق نظرا لما يوفره من مزايا للمؤسسة؛
- ✓ العمل على مسايرة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.

## المراجع:

- 1 مراد كواشي وتوفيق حناشي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على تحسين الخدمات في المؤسسات الجامعية دراسة حالة: جامعة تبسة، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 51، 2016، ص 86.
- 2 فضيلة بوطورة ونوفل سمالي، واقع تطبيق أساليب الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية: دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية - ولاية تبسة -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، العدد 13، 2015، ص 106.
- 3 أسيا سعدان وعلي بن ثابت، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عرصنة النظام البنكي الجزائري، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 47، 2016، ص 147.
- 4 مراد كواشي وتوفيق حناشي، مرجع سبق ذكره، ص 86.
- 5 فضيلة بوطورة ونوفل سمالي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
- 6 لطيفة المرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، على الموقع: [www.kantakji.com/fiqh/files/.207doc2017/11/02](http://www.kantakji.com/fiqh/files/.207doc2017/11/02)، ص 7، 8.
- 7 لطيفة المرجاني، مرجع سابق، ص 8، 7.
- 8 حسين شحاتة، أصول المراجعة والرقابة في ظل لكمبيوتر والانترنت، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 11.
- 9 تومي ميلود وعلون محمد الأمين، "تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق"، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، يومي 21، 20 نوفمبر 2013، ص 10-12.
- 10 فيقة إباد سامي، كفاءة مراجعة حسابات الجامعات الرسمية الأردنية في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، 2004، ص 52.
- 11 فيصل ديبان عوض المطري، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 30.
- 12 ذيبات علي، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2015، ص 65.
- 13 اسية مساهل، تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص 61.
- 14 تومي ميلود، علون محمد أمين، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق، مداخلة إلى الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2013، ص 15.
- 15 المرجع السابق، ص 15.
- 16 ساسية مساهل، تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص 61.
- 17 the institute of internal auditors , "definition of internal auditing ( on line)", available at : [www.theiia.org](http://www.theiia.org).
- 18 بغداد راضية، صبايحي نوال، "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وإنعكاساتها على إقتصاديات دول العالم"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاح، البويرة، 2012.
- 19 خالد راغب الخطيب، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام و الخاص"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 133-136.

<sup>20</sup> [www.albayan.ae](http://www.albayan.ae), consulté le : 16/11/2017 .

- <sup>21</sup> ميلود عزوز، "دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة، ص 21.
- <sup>22</sup> هواري معراج، "نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية"، ورقة بحثية إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012.
- <sup>23</sup> طلال سليمان جريرة وآخرون، "أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن و مدققي الحسابات الخارجيين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 2، 2015، ص ص 320-321.
- <sup>24</sup> عماد سليم الأغا، "دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، 2011، ص 109.
- <sup>25</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 22.